

نحو شرق أوسط آمن

بيلوسي .. والاستخبارات الأمريكية
واشنطن بوست، مارك ثيسين، 31 يناير

في منتصف عام 2004، علمت زعيمة الأقلية في مجلس النواب الأميركي آنذاك نانسي بيلوسي شيئاً من مؤتمر لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي أي آيه" جعل الدم يغلي في عروقها .. فقد قيل إن بيلوسي صارت عصبية من الكشف عن المعلومة الاستخباراتية وتفوهت بـ"كلمات قوية" مع مستشارة الأمن القومي الأميركية آنذاك كوندوليزا رايس، مطالبة بأن تتخلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي أي آيه" عن خططها. وكنتيجة لذلك، تمت مراجعة نتيجة تقرير سري للغاية وقعه الرئيس جورج بوش تجيز أنشطة الـ"سي أي آيه". ونجحت بيلوسي في وقف الوكالة عن المضي قدماً بالعملية المثيرة للجدل.

فما الذي دفع بيلوسي إلى العمل؟ ليس غمر المشتبه في أنهم إرهابيو "القاعدة" بالمياه وإيهامهم بالغرق من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي أي آيه" .. في مقابلة صحفية في عام 2009، وجهني أحد كبار مسؤولي إدارة بوش السابقين إلى مادة لا تحظى بالملاحظة كثيراً من مجلة "التايم" الأميركية. فوفقاً لهذا التقرير في عام 2004، اعترضت بيلوسي على خطة لـ"سي أي آيه" بتوفير الأموال لأحزاب سياسية معتدلة في العراق قبل الانتخابات المقررة، في مسعى لمواجهة إيران، والتي كانت تضخ ملايين الدولارات إلى العناصر المتطرفة. فقد جاء في تقرير مجلة "التايم" الأميركية أن "زعيمة الأقلية في مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي أصبحت عصبية عندما علمت شيئاً بشأن ما وصفه مصدر بأنه خطة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي أي آيه" لوضع عملية ما موضع التنفيذ للتأثير على نتيجة الانتخابات العراقية. ومضت المجلة تقول إن "بيلوسي تفوهت بكلمات قوية مع مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس في مكالمة هاتفية عن المسألة... وألمح مسؤول أميركي رفيع - تحت ضغطٍ من المجلس - إلى أن الإدارة الأميركية تراجعت عن خططها الأصلية".

فلماذا يُعد هذا مهماً؟ لأنه في 14 مايو عام 2009، أعلنت بيلوسي - وقد أصبحت الآن رئيسة مجلس النواب الأميركي - في مؤتمر صحفي بالمجلس أنها قد عارضت مسألة قيام الـ"سي أي آيه" بغمر المعتقلين بالمياه وإيهامهم بالغرق، ولكنها كانت لا حيلة لها في وقف ذلك. وقد أخبرني مسؤول استخباراتي سابق رفيع المستوى في

عام 2009 أنه قد صُدم من زعم بيلوسي هذا لأن "رئيسة المجلس بيلوسي نفسها قد وقفت على برامج العمل السري التي أُطلعت عليها بالذهاب إلى البيت الأبيض. وفي ذلك الإطار الزمني نفسه (بعد أن علمت شيئاً عن الغمر بالمياه للمُعتقلين) عادت بيلوسي إلى البيت الأبيض وتكلمت إزاء برنامج سري منفصل، وعبرت عن معارضة قوية له. والجزء الملحوظ لديّ، أن البيت الأبيض أوقف البرنامج، وغير جانباً منه .. وكانت بيلوسي معارضةً بشكل خاص لذلك. وتم سحب نتيجة التقرير وتم مراجعتها". وإذا كانت بيلوسي تعارض حقاً غمر المُعتقلين بالمياه، كما قال المسؤول الاستخباراتي الأميركي الرفيع السابق، فإنها كان لديها طرق عديدة لوقفه - ولكنها لم تحاول.

وفي وقت مؤتمرها الصحفي، اضطرت بيلوسي للاعتراف بأنها قد علمت في فبراير عام 2003 أن غمر المُعتقلين بالمياه وإيهامهم بالغرق كان يتم استخدامه. فلماذا - كما يسأل الصحفيون - لم تعترض؟ لقد زعمت بيلوسي أنه لم يكن من مكانتها الشكوى لأنها لم تعد كبيرة الديمقراطيين في لجنة الاستخبارات بمجلس النواب الأميركي.

وبوصفها واحدة من بين القادة الأربعة الكبار في الكونجرس، فإن بيلوسي كان لديها أدوات عديدة تحت تصرفها إذا كانت تريد حقاً منع غمر المُعتقلين بالمياه. كان يمكنها أن تهدد بوقف وتحجيم التمويل الخاص ببرنامج الاستجابات التابع لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي آي ايه"، أو أن تعمل مع نظرائها في مجلس الشيوخ الأميركي لوقف ومنع المترشحين في وظائف أو مواقع رفيعة بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي آي ايه"، أو تدعو ببساطة مستشارة الأمن القومي الأميركية إلى التصرف - كما قيل إنها فعلت في حالة برنامج العراق. ولكن بيلوسي لم تفعل أيّاً من تلك الأشياء عندما علمت بشأن قيام وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي آي ايه" بغمر المُعتقلين بالمياه وإيهامهم بالغرق. وبصمتها، قدمت بيلوسي رضاها وموافقتها - ثم ضللت وسائل الإعلام بالزعم أنها كانت لا حيلة لها على التصرف.

ولم يسأل الصحفيون عن مزاعم بيلوسي - ثم توقفوا عن سؤالها. لقد أعلنت بيلوسي أنها لن تتلقى مزيداً من الأسئلة حول الموضوع، وانصاعت وسائل الإعلام. إن دور بيلوسي في وقف عملية سرية استخباراتية أخرى يضفي طابعاً من الكذب على مزاعمها بأنها كانت لا حيلة لها في وقف غمر المُعتقلين بالمياه وإيهامهم بالغرق من جانب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي آي ايه" - ولكن جهاز صحافة واشنطن فشل في "تجميع الخيوط". والآن وقد بانّت الحقيقة، فهل سيستمرون في تركها تغلت وتمضي بعيداً بعدم الإجابة على الأسئلة؟ سنعرف الإجابة في مؤتمرها الصحفي القادم.

الخوف يستبد بالموظفين جراء التفجيرات في بغداد ام سي تي، خالد الأنصاري وهديل كامل، 2 يناير

يذكر الموظفون الحكوميون في بغداد ان الاجراءات الامنية الاكثر صرامة المحيطة بمكاتبهم تعجز عن تبديد المخاوف لديهم من مزيد من الهجمات القاتلة قبيل الانتخابات المقرر اجراؤها الشهر المقبل.

مؤخرا، استهدف المسلحون بشكل متكرر المواقع الاكثر اهمية في وسط بغداد. ففي يوم الاثنين قبل الماضي، هاجم انتحاريون ثلاثة فنادق مما اسفر عن مقتل 41 شخصا على الاقل. وفي الشهر الماضي، قتلت تفجيرات بسيارات مفخخة اكثر من 120 شخصا واصابت ما يقرب من 500 آخرين في العاصمة العراقية. وفي شهر اكتوبر الماضي، هاجم انتحاريون وزارة العدل ومجلس مدينة بغداد مما اسفر عن مقتل 132 شخصا واصابة اكثر من 500 آخرين. وفي شهر اغسطس، قتل اكثر من 100 شخص في تفجيرات خلال هجمات على وزارة الخارجية وبالقرب من وزارة المالية.

ويذكر المسؤولون ان قوات الامن احبطت هجمات على وزارة العدل ومقر مجلس مدينة بغداد مطلع الشهر الماضي. وقد زادت الحكومة من المتاريس ونقاط التفتيش الامنية على مساحة تقترب من 15 كم في منطقة وسط بغداد التي تقع فيها اغلب الوزارات والمقارات الحكومية. غير ان الموظفين المدنيين يذكرون ان التعزيزات الامنية لم تحقق الكثير في اعادة الطمأنينة لهم.

عند وزارة الزراعة، تطوق جدران مقاومة للتفجيرات على ارتفاع 3 أمتار المبنى ويقوم عشرات من الحراس المسلحين بإجراء مسح ضوئي للداخلين من تحصينات بأكياس رملية. وتم مؤخرا تصفيح الابواب والنوافذ الزجاجية للوزارة للحيلولة دون تحطمها في حالة شن هجوم عليها.

وتذكر علا موسى الموظفة في الوزارة بان المجيء الى مكتبها يشبه دخول سجن. وتقول "في كل يوم وعندما نبدأ رحلتنا الى الوزارة، يدب الذعر فينا من ان نكون هدفا لهجوم بمتفجرات، وتصفيح الزجاج؟ هل تعتقد ان ذلك يمكن ان يحمينا من هجمات بمتفجرات؟ ليس هناك اي احترازا يمكن ان نتخذها. ونحن نسلم امرنا كله لله ليس الا."

وتذكر زميلتها اطياف صالح انها كتبت وصيتها بعدما ضربت التفجيرات وزارة العدل قبل اشهر، طالبة من زوجها التعهد برعاية اطفالهما حال مقتلها. ويعتقد الرائد ماهر الشامري اكبر مسئول امني في وزارة الزراعة بان يعمل كل ما في وسعه من اجل تأمين المبنى، وان كان يقر بان حتى هذه الجهود لا يمكن ان

توفر حماية مطلقة من التهديد بهجوم انتحاري. ويقول "زودنا عدد الجدران المقاومة للتفجيرات واغلقنا كل الفتحات التي تؤدي الى الوزارة، تاركين فقط المدخل والمخرج. كما زودنا ايضا اجهزة المسح الضوئي". كما ذكر انه يمكن ان يغلق قريبا النوافذ الزجاجية الضخمة بأكياس من الرمال.

كما يعلن الشامري ايضا انه يشعر بانه مستهدف بشكل شخصي. وهو يغير خط سيره الى المكتب بشكل مستمر ويفحص سيارته بكلب يشم رائحة المتفجرات ومراة.

وعلى الرغم من ان محمود احمد لم يكن في مكتبه في وزارة العدل عندما تعرض المبنى للهجوم قبل ثلاثة اشهر الا انه يشعر بالهلع برغم ذلك. ويقول "لا يزال ينتابني القلق كلما وصلت العمل، وعلى الرغم من انه قد تم نقلنا الى بناية جديدة، الا اني لا اعتقد ان اي شيء يمكن ان يمنع المسلحين من استهداف الوزارات الحكومية بما في ذلك وزارة العدل مرة اخرى."

وفي وزارة النقل، تم تركيب ثماني كاميرات على السطح لاكتشاف اقتراب المركبات المثيرة للشكوك. وبحسب حسن ثويني كبير المسؤولين الامنيين في وزارة النقل، فقد تم تشييد البناية المكونة من ثمانية طوابق من الحديد والزجاج بطبقة جل بين النوافذ الخارجية والداخلية لمنعها من التحطم. ومع ذلك، يخشى الثويني من ان ارتفاع المبنى يمكن ان يجعله هدفا لهجمات صاروخية. وقال "هناك خوف بين الموظفين هنا، غير ان العراقيين بشكل عام قد تعلموا العيش مع الخوف. فعندما تسير الامور هادئة لفترة ما فإنهم ينسون التفجيرات والتهديدات".

ويلمس ان الحكومة تبذل كل ما في وسعها من اجل تحسين الوضع الامني للوزارات وموظفيها. وقال "اتوقع ان يكون هناك بعض الهجمات خلال او قبل الانتخابات. لكن ما الذي يمكننا عمله؟"

حان الوقت للتخلص من الأسلحة النووية التكتيكية كارل بيلدت ورايديك سيكورسكي، انترناشيونال هيرالد تريبيون، 3 فبراير

نتطلع الى اليوم الذي نرحب فيه بالتوصل الى اتفاق جديد بين الولايات المتحدة وروسيا على تخفيضات اكبر للأسلحة النووية الاستراتيجية. فليس مجديا لاي من البلدين انفاق بلايين الدولارات على منظومات اسلحة تتقلص اهميتها او استخدامها الاستراتيجي بشكل كبير جدا.

لكن في الوقت الذي نتطلع فيه الى الترحيب بذلك الاتفاق، فاننا ندعو في نفس الوقت الى تحقيق تقدم بشكل عاجل في اجراء تخفيضات كبيرة في الاسلحة النووية دون

الاستراتيجية - والتي في الغالب ما يتم الاشارة اليها في اوروبا على انها الاسلحة التكتيكية.

ففي الوقت الذي ينظر فيه الى الاسلحة النووية الاستراتيجية على انها تهديد متبادل من قبل الولايات المتحدة وروسيا، فان بلدانا مثل بلدينا - السويد وبولندا - يمكن ان يكون لديها المبرر القوي للقلق من وجود هذه الاعداد الكبيرة من هذه الاسلحة النووية التكتيكية.

ويبدو ان اغلب الاسلحة النووية دون الاستراتيجية العاملة في العالم اليوم منشورة في اوروبا في اطار استعداد نظري لصراع في هذه المنطقة من العالم. والاعداد الحقيقية سرية بشكل كبير. وان كان تقرير حديث من قبل المفوضية الدولية لمنع الانتشار النووي ونزع الاسلحة اشار إلى ان الولايات المتحدة تمتلك ما يقرب من 500 رأس حربية عاملة - يُذكر ان ما يقرب من 200 منها مخزنة في غرب اوروبا؛ بينما تمتلك روسيا حوالي ألفي رأس حربية، الغالبية العظمى منها في الجزء الغربي من البلد.

وعلى الرغم من ان ذلك يمثل انخفاضا حادا عن المستوى الذي كانت عليه في الحرب الباردة - عندما كانت الولايات المتحدة تحتفظ بما يقرب من 8 الاف رأس حربية نووية تكتيكية - وتحتفظ روسيا بما يقرب من 23 الفا - الا ان الاعداد لا تزال كبيرة. ويتعين ان ينصب التركيز الان على اجراء تخفيضات كبيرة والتخلص منها في النهاية. كما يجب ان نضع في الاعتبار ايضا انه وفقا لمصادر اخرى فان المخزونات الحالية من الاسلحة النووية التكتيكية كبيرة هي الاخرى. وكجزء من المحاولات لخفض اكير للاسلحة النووية بشكل عام، بالاضافة الى بناء الثقة في نظام افضل من الامن في اوروبا، فاننا ندعو الان قادة الولايات المتحدة وروسيا بأن يلزما انفسهما باتخاذ اجراءات في اسرع وقت ممكن من اجل خفض بشكل كبير لما يطلق عليها الاسلحة النووية التكتيكية في اوروبا. ويمكن لهذه الاجراءات ان تنتج عن مفاوضات، غير ان هناك ايضا حيزا لاجراءات بناء قوية من قبل كل طرف على حدة.

ندرك ان روسيا قوة اوروبية، غير اننا نحض موسكو على التعهد بسحب اسلحتها النووية من المناطق المتاخمة للدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي. كما اننا ننظر ايضا الى مناطق مثل منطقة كالينينجراد وشبه جزيرة كولا، حيث لا يزال هناك اعداد كبيرة من هذه الاسلحة. ويمكن ان يرافق هذا السحب تدمير منشآت التخزين المتعلقة بذلك.

غير ان هذه الاجراءات يجب ايضا ان يتم النظر اليها على انها خطوات صوب التخلص التام من هذه النوعيات من الاسلحة. اما الحاجة الى ردع الدول المارقة فيمكن تلبيتها بشكل كبير عن طريق الاصول الاستراتيجية الاميركية والروسية الموجودة.

مع بعض الاستثناءات، فإن الاسلحة النووية التكتيكية قد تم تصميمها لحرب بالية واسعة النطاق على القارة الاوروبية. وكان يمكن لاستخدامها ان يجلب الدمار لاوروبا بدرجة لا يمكن تخيلها وكان يمكن ان يؤدي الى تدمير روسيا والولايات المتحدة في حالة الاستخدام النووي الاستراتيجي المزدوج.

شيء واحد واضح تماما هو: ان الوقت قد حان لتغطية الاسلحة النووية دون الاستراتيجية بنظام مراقبة اسلحة، يمكن ان يكون اشبه بذلك الذي تمت اقامته منذ وقت طويل للاسلحة الاستراتيجية.

لا نزال نواجه تحديات امنية في اوروبا اليوم وغدا، لكن من اي زاوية ننظر منها سوف ترى، انه لا يوجد اي دور لاستخدام اسلحة نووية في حل هذه التحديات. ان هذه الاسلحة هي بقايا خيرة لماض خطر - ويجب الا يسمح لها بأن تعرض مستقبلنا المشترك للخطر.

نحو شرق أوسط آمن نيويورك تايمز، عمرو موسى، 4 يناير

برأيي فإن شرق اوسط آمن يحتاج الى نظرة شاملة للماضي وفهم شامل للحاضر ورؤية للمستقبل.

رؤية لشرق اوسط يرتبط بالعالم بوصفه صاحب مصلحة في اقامة سلام وامن ورخاء عالمي، وليس كساحة حرب او ملعب تتصارع فيه المصالح الدولية والاقليمية المتضاربة مع بعضها البعض وتنتج بالتالي بيئة مغرية للتوتر والعنف والارهاب.

اليوم هناك اتجاه في السياسة الدولية للشرق الاوسط بالنظر الى ادارة الازمة على انها هدف في حد ذاتها بدلا من ان تكون وسيلة في جعل المنطقة صاحبة مصلحة.

وهذا واضح بشكل خاص في الصراع العربي - الاسرائيلي، حيث تجري محاولات الان لدفع الطرفين الى طاولة التفاوض "بدون شروط" وبدون موعد نهائي او تهديدات بفرض عقوبات. غير ان هذا الوضع قد تكرر كثيرا في الماضي، مسفرا عن خسائر كبيرة للجانب العربي بينما يتلاعب الاسرائيليون بالمفاوضات التي لا تنتهي في الوقت الذي يقومون فيه بتغيير التركيبة السكانية والوضع الجغرافي للاراضي العربية المحتلة. ومن ثم فان "ادارة الازمة" - على الاقل كما تسود الان في الشرق الاوسط - اكتسبت دلالة سلبية.

ويتفاهم ذلك جراء نقص العمق والموضوعية في الدعاوى الى الاصلاحات في الشرق الاوسط، ولاسيما في العالم العربي. فقد تم الترحيب بالقرار الفلسطيني لإجراء الانتخابات في عام 2006 بضجيج كبير في كل مكان. وعندما لم تأت نتائج

الانتخابات على هوى اولئك الذين كانوا يتشدقون بالديمقراطية، قرروا عدم الاعتراف بها. بل ان البعض ذهب الى ما هو ابعد من ذلك , مطالبين بوقف المعونة عن الفلسطينيين. وهذا الحدث يعمل فقط على تقويض المطالب باجراء اصلاحات ديمقراطية في انحاء المنطقة.

علاوة على ذلك , فان هناك ازدواجية معايير واضحة في التعاطي مع المشاكل الخطيرة الاخرى. ولعل المثال الابرز في ذلك هو البرنامج النووي الايراني. فنحن نتفق كلية على انه يجب الا يتساهل الشرق الاوسط مع اي برنامج عسكري نووي. والبلدان العربية قلقة من اي من هذه البرامج , بما في ذلك الانشطة الايرانية المعلنة. غير ان مطالبة الدول العربية بأخذ موقف جماعي صارم من ايران يتطلب معالجة قضية البرنامج النووي الاسرائيلي كذلك. وعلى البلدان الغربية ان توضح موقفها من الوضع النووي الاسرائيلي اذا كانت تريد لسياستها بشأن منع الانتشار النووي ان تحظى بمصداقية في المنطقة.

لقد باتت السياسات الانتقائية نموذجا للتعاطي مع القضايا الامنية في الشرق الاوسط. واحد الامثلة الواضحة في ذلك هي اليمن ، التي اصيبت بحرب اهلية خطيرة وبالفقر والمشاكل الاخرى الشائعة في البلدان غير المتقدمة في العالم. ومنذ وقت مبكر دعت جامعة الدول العربية لعملية مصالحة وطنية، لكننا لم نحظ بدعم اي قوة اجنبية. ولم يكن الوضع الفعلي في اليمن بل الحرب مع تنظيم القاعدة هي التي استفزت اخيرا المجتمع الدولي على التحرك.

القاعدة منظمة اجرامية غير مقبولة يجب محاربتها. غير ان الوضع في اليمن اكثر تعقيدا من مجرد بعد وجود تنظيم القاعدة. ان السياسات الدولية في المنطقة لن تكسب مصداقية ريثما يتم الاقرار بالاسباب الحقيقية للازمات متعددة الوجة في الشرق الاوسط.

ان السياسات الغربية تقوم فقط على كيفية التعاطي مع النزعات العنيفة في المجتمع المسلم. واذا كنا نريد حقيقة ان نكون فعالين في الاحتواء والتصدي لهذه النزعات، فينبغي علينا ان نركز الجهود كذلك على تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي في الشرق الاوسط.

وانا احض الحكومات الغربية وصناع الرأي العام والمنظمات غير الحكومية ومعاهد التنمية على ان تتبع بشكل وثيق التركيز الذي توليه جامعة الدول العربية بقضايا التنمية في العالم العربي مع رؤية لتدشين "شراكة في التنمية". فنحن نحتاج الى شراكة تعاون وليس سياسات غارة سريعة او اعرض وانس او فرق تسد. ان العالم العربي الان في حالة احباط كبيرة. ومع ذلك، فقد قررنا المضي قدما. وها هو ما يتطلبه المستقبل:

- عالم عربي متقدم. الاموال متوفرة. والاستثمار والتجارة والسياحة وتحرك اليد العاملة والنقل والاتصالات بين البلدان العربية في تقدم، وان لم يكن بالسرعة التي نرغب فيها. فقد بدأت شبكات الكهرباء في ربط عدد من البلدان العربية. وشبكات الغاز قيد الانشاء. ونحن ننشئ وصلات مع تركيا وايطاليا واسبانيا. ونعمل على اقامة اتحاد جمركي عربي بحلول عام 2015.

- هيكل امني تعاوني اقليمي. يتعين علينا ان نجعل المنطقة خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل وخالية من الاحتلال الاجنبي. وتدرس جامعة الدول العربية انشاء قوات حفظ سلام عربية لاستعادة التفرد الاقليمي في حل صراعتها.

- منظومة اقليمية متطورة. علينا ان نعيد تنشيط وتقوية جامعة الدول العربية بوصفها منظمة اقليمية ناضجة بعد نموذج الاتحاد الاوروبي.

كما اود ايضا التأكيد على المبادئ المتجسدة في مبادرة السلام العربية. ان الصراع العربي - الاسرائيلي يجب ان يتم حله عن طريق اقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية. واذا تم تحقيق هذه المشاهد كما اعلنتها الامم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والعالم العربي، فسوف يبرز شرق اوسط جديد بعصر جديد من السلام والاستقرار.

طالبان تشتري أسلحتها من خصومها السابقين ام سي تي، عبد اللطيف اسحاق، 6 فبراير

تتزايد الأدلة على ان مقاتلي حركة طالبان يشترون الاسلحة التي يحتاجونها لمحاربة الحكومة والقوات الدولية من خصومهم السابقين وربما المستقبلين وهم امراء الحرب في الشمال.

وينتاب الحكومة الافغانية والقوات الغربية على حد سواء القلق بشأن مخابئ الاسلحة الضخمة التي يستمر قادة فصائل مسلحة سابقين في حيازتها.

ويؤكد الجنرال غلام مجتبي بتانج قائد منطقة شرطة بامير 303 في شمال افغانستان وجود مخابئ اسلحة في الشمال معلنا انها تمثل تهديدا كبيرا للامن. وقال "ليس لدينا ارقام محددة بشأن الاسلحة. غير اننا نعرف انه لا يزال هناك مستودعات كبيرة تخص قادة سابقين في الشمال. ووجود الاسلحة امر مثير للقلق على صعيد تحقيق الامن. ويتم تهريب هذه الاسلحة لاعداء السلام والاستقرار في افغانستان. كما نستطيع القول ان هذه الاسلحة هي مصدر امداد جيد لطالبان."

كما عبر الجنرال فرانك ليدنبييرج قائد القوة الدولية للمعونة الامنية (ايساف) في المنطقة الشمالية عن الانزعاج من الحجم الكبير للأسلحة في شمال افغانستان.

وقال "تمثل هذه الاسلحة تهديدا اضافيا لقواتنا. وبشكل واضح فان المعارضة المسلحة تستخدم هذه الاسلحة ضد الحكومة وقوات ايساف. وسوف نبذل كل ما في وسعنا في جمعها, لكننا يمكن ان نقوم بذلك فقط حال طلبت منا الحكومة الافغانية المساعدة في هذا الصدد."

وشرح مهرب اسلحة معروف، طلب عدم الكشف عن هويته، كيف تتم عملية تجارة الاسلحة. "أشتري الاسلحة في اقليم جاوزجان من اعضاء وقادة فصائل مسلحة سابقين بل ومن اشخاص يشغلون الان مناصب عليا في الحكومة. ثم اسلمها لمهرب اكبر ينقلها الى طالبان، في الشمال والجنوب. واستطيع بيع بندقية كلاشينكوف مقابل 300 إلى 400 دولار. والسلاح الالي تبلغ قيمته 1500 دولار اما راجمات القذائف فتصل الى ألفي دولار. غير ان الاسعار ترتفع بشكل سريع". ويضيف بان طالبان تفضل الاسلحة الروسية الصنع، على الرغم من انها تشتري الان الاسلحة الجديدة الاميركية الصنع التي يتم توزيعها على الجيش والشرطة الوطنية.

ويطرح شمال افغانستان بكميات كبيرة من الاسلحة التي خلفها ما يقرب من ثلاثة عقود من الحرب. فقد وفدت مستودعات ضخمة من الاسلحة الى البلد خلال الجهاد ضد الاتحاد السوفيتي في الثمانينات. وبعد انسحاب القوات السوفيتية في عام 1989, استمرت الاسلحة والمعدات الحربية الاخرى في التدفق على افغانستان عندما كانت بلدان مجاورة من بينها روسيا وايران تسعى الى دعم التحالف الشمالي في معركته مع طالبان.

وتحاول الامم المتحدة نزع سلاح السكان, غير ان ذلك يحقق نجاحا ضئيلا. فقد صادر برنامج تسريح الجماعات المسلحة غير القانونية الذي أنفق اكثر من 100 مليون دولار منذ انطلاقه في يناير 2005 أقل من 50 ألف قطعة سلاح حسب تقارير صادرة عن الامم المتحدة. وقال الجنرال عبد المنان عبيد ممثل وزارة الدفاع ورئيس برنامج نزع الاسلحة في شمال افغانستان " على الرغم من اننا نزعنا اسلحة اكثر من 150 جماعة مسلحة غير قانونية في الشمال خلال السنوات الخمس الاخيرة، الا ان عدد الاسلحة التي تم جمعها كانت صغيرة جدا. لقد صادرنا 7 آلاف قطعة سلاح فقط. ولم نقدر على العثور على المستودعات الخاصة بالقادة". وثمة اعتقاد بان المخابئ الكبرى تخص القائد الاوزبكي القوي الجنرال عبد الرشيد دستم الذي كان يقود جيشا كبيرا في الشمال والقائد المنافس عطا محمد نور الحاكم الحالي لاقليم بلخ.

وينكر كلا الرجلان حيازة كميات كبيرة من الاسلحة. غير ان البعض غير مقتنع بذلك. فقد ألمح محمد هاشم زارع حاكم اقليم جاوزجان، على الرغم من انه لم يسم عطا او دستم بشكل مباشر , بشكل كبير بان هؤلاء الافراد لم يتعاونوا بشكل كامل

مع برنامج نزع الاسلحة. وقال " يذكر القادة الذين كانوا مسئولين عن عشرات الالاف من الجنود انهم ليس لديهم قطعة سلاح واحدة ، وهو الامر الذي لا يمكن تصديقه".

كما ينتاب الاهالي في الشمال القلق من وفرة البنادق والانواع الاخرى من الاسلحة في ساحاتهم. وقال رؤوف خان احد مواطني جاوزجان " يتم تجنيد اولئك الذين كان لديهم مستودعات اسلحة في الماضي في الشرطة حاليا. وقد سلموا بنادق الكلاشينكوف القديمة واحتفظوا بمخابئهم الحقيقية. وسوف يستخدمون هذه الاسلحة ضد الحكومة والشعب عندما يجدون فرصة لذلك".

المواد المنشورة في هذا الباب للاطلاع فقط ، ولا تشكل أي دعوة إلى الاسترشاد بها أو الاعتماد عليها في اتخاذ أو عدم أي قرار بناءً على محتواها.